مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

يجب أن يقدمه كل قيادي خلال 90 يوماً من تعيينه

دعيج الشمري: كشف الذمة المالية سيجنب البلاد أزمات كثيرة

أكد النائب السابق ومرشح الدائرة الثانية دعيج الشمري أنه سبق أن تقدم بقانون لكشف الذمة المالية أول ما وصل لمجلس 2006 بهدف تحقيق الشفافية والمصداقية لدى النائب ممثل الأمة مع مجموعة من الإخوة لكشف الذمة المالية بكل ما يملك من عقار وأراض وسيارات وخلافه بعد نجاحنا بأسبوع فقط، وذلك بناء على وعد قطعته على نفسي أمام الله أولا ومن ثم أمام الناخبين وأهل الكويت لتأكيد سلامة موقفنا المالي قبل وأثناء وبعد انتهاء فترة عضويتنا بالمجلس.

وقال الشمري في تصريح صحافي لعل من الطريف أن يكون هذا القانون محل طرح وقضية أساسية لدى أغلب المرشحين في الوقت الحالي، وهي المادة الإعلامية الأهم في انتخابات 2012، في حين كان من الأجدر أن يأخذ القانون بعين الاعتبار والأهمية القصوى فور طرحه آن ذاك، فلو قدم هذا القانون على غيره وأقر لجنبنا الكويت الكثير من الأزمات البرلمانية في المجلس السابق.

ولو طبقنا القانون منذ مجلس 2006 لما وجدنا الإيداعات المليونية والنائب «القبيض» والراشي وملايين مهدرة من دنانير السحت والحرام، بل وجد «القبيضة» اليوم طرق لإيداع أموالهم التي تسلموها (كاش) وأودعوها بصناديق أمانات من الصعب البحث والتأكد من الأموال المدفوعة لهم.

وقال الشمري: حين قدمت مشروع القانون ومعي مجموعة من الأعضاء السابقين حاولنا جاهدين ودافعنا بقوة عن القانون ولكن لم يجد طريقه للتنفيذ، والآن أنا متأكد من أن القانون سيكون القانون رقم 1 في المجلس المقبل عندي وعند غيري من الأعضاء الشرفاء الحريصين على الكويت ومستقبلها عند وصولي لقبة عبدالله السالم، وأنا على ثقة بأن الناخب لديه طموح شديد لمعرفة بعض مواد قانون كشف الذمة المالية، ولعلي أجد من المناسب ذكر بعض مواده للوقوف على ضرورة الموافقة عليه في المجلس المقبل، ومن المهم الوقوف على المادة الأولى التي تحصر من يخضع للقانون ويجب على كل من يشغل أي منصب من المناصب القيادية، ويبدأ تطبيق القانون برئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم، ورئيس مجلس الأمة وأعضاء المجلس، وأعضاء مجالس الإدارات بالجهات والمؤسسات والجمعيات التعاونية والشركات التي تملك الدولة أكثر من 50٪ فيها.

وأضاف الشمري حتى يعطي المشرع للقانون أهمية أكبر ومكانة أعلى، ورد في المادة الثالثة من يتولى كشف الذمة جهاز برئاسة مستشار يعاونه عدد كاف من رجال القضاء بدرجة وكيل محكمة يتم ندبهم لهذا الغرض بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء والجدير بالذكر أن القانون ينص على كل قيادي أن يقدم إقرارا بذمته المالية خلال 90 يوما من تعيينه، ثم كل أربع سنوات وخلال 90 يوما من تركه للمنصب، والهدف من ذلك أن تتم متابعة القياديين وذمتهم المالية منذ تقلدهم المناصب القيادية لحين خروجهم من الوزارة أو انتهاء فترة تقلدهم في أي منصب كان.

وأوضح الشمري أن المادة السابعة من القانون والتي تنص على ان «كل قيادي يتخلف عن تقديم ذمته المالية في الموعد المحدد بغير عذر مقبول يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنتين وبغرامة لا تزيد على ألفي دينار أو بإحدى العقوبتين».

● بشرى شعبان

دعيج الشمري

المهيد لتشكيل لجنة تحقيق في تجاوزات المطار الجديد

طالب مرشح الدائرة الثالثة عادل الشاهين المهيد سمو رئيس مجلس الوزراء بمراجعة مشاريع خطة التنمية وتشكيل لجنة تحقيق في التجاوزات التي تمت في هذه الخطة وفي مقدمتها مشروع مطار الكويت الدولي الجديد الذي كانت تكلفته نحو 300 مليون والآن وصلت الى 900 مليون دينار، مشددا على ضرورة محاسبة كل من قصر في ادائه وكل من قبل بهذه التجاوزات وكل من تغافل عنها.

عادل المهيد

وقال المهيد في تصريح صحافي ان مشروع مطار الكويت الدولي يعتبر من اهم واكبر وابرز المشاريع التي تحتاجها البلاد، وهو مشروع حيوي ومطلوب انجازه وفقا للجدول المعد له ولكن اعتقد ان سمو الرئيس لا يقبل ان تكون هناك اي تجاوزات في هذا المشروع الحيوي المهم اذ ان تصميم هذا المشروع مسروق من تصميم احد مطارات الصين، كما ان التكلفة التي قدرت له عالية جدا بالنظر لتقديراته السابقة، مشددا على ضرورة معرفة تفاصيل هذا المشروع ومن يقف وراء هذه التجاوزات ومن المستفيد الحقيقي من ارتفاع هذه التكلفة؟

جمعة: تقاعس الحكومة عن تطبيق القوانين جعل استجواباتها مستحقة

اعتبر مرشح الدائرة الأولى د.نزار جعفر ملا جمعة ان تقاعس الحكومة عن تقديم وتنفيذ خطة تنموية حقيقية وتراخيها في تطبيق القوانين، فضلا عن ارتكابها أخطاء سياسية كلها عوامل ساعدت على تقوية المعارضة وتقديمها استجوابات معظم مادتها مستحقة.

د.نزار ملا جمعة

وأضاف جمعة ان الرقابة يجب ان تكون ذاتية أولا ومن السلطة التنفيذية على عملها حتى لا تضطر السلطة التشريعية إلى التشدد في القيام بدورها الرقابي واستخدام الأدوات المتاحة لها والتي من بينها الاستجواب، معتبرا ان بعض القضايا التي تم على أثرها الاستجواب خطيرة حقا وتحتاج إلى وقفة جادة ومعالجة فورية من الحكومة. وذكر ان معظم ما قام به نواب المعارضة ناجم عن تخبط الحكومة وسوء أدائها حيث اضطرتهم الى ممارسة كل حقوقهم ومنها النزول إلى الشارع، موضحا ان الخطأ من جهة المعارضة كان في الإسفاف بالطرح وانغلاق الأفق السياسي وعدم تقبل الرأي الآخر، ما جعل الكثير من المواطنين يعتبرون أنفسهم مخيرين بين خيارين أحلاهما مر وهما الحكومة والمعارضة.

وشدد على ان ما حدث في ديوان الحربش هو اعتداء مرفوض على مجموعة من المواطنين كان الأجدى بوزارة الداخلية ان تنأى عنه وتتعامل معهم بطرق أكثر حضارية بعيدا عن استخدام العنف، مشيرا الى ان الحكومة رفعت سقف مطالب المعارضة وصوتها بارتكابها هذه الخطيئة التي لا تغتفر، حيث قابل هذه السابقة ردة فعل حادة وسلبية أخرى من المعارضة أزمت البلد وأدخلنا في متاهات متعددة.

في الوقت نفسه رفض جمعة اقتحام بعض النواب السابقين ومجموعة من المواطنين مبنى مجلس الأمة، معتبرا ان تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون عليهم هو الوسيلة الوحيدة لإشعار الناس بهيبة الدولة وسيادة القانون فيها على الجميع وهي الضمانة لشعور المواطنين بالأمن والاستقرار النفسي.

خورشيد: لنختر الأمين المراعي لمصالح الأمة

قال مرشح الدائرة الاولى صلاح عبدالرضا خورشيد ان ما تشهده الكويت خلال هذه الايام هو عرس حقيقي بكل المقاييس حيث ينصهر جميع ابناء الكويت بكل الشرائح في بوتقة الوطنية بهدف ترسيخ مبادئ الديموقراطية والالتفات حول القيادة السياسية التي آمنت بمنهج الشورى، السيادة فيه للامة مصدر السلطات على اساس مبدأ فصلها مع ضرورة تعاونها.وثمن خورشيد تضافر الجهود للولوج بالكويت الى حيث العز والكبرياء والشموخ والارتقاء بالوحدة الوطنية ونكران الذات في سبيل الوطن كما حيا في الوقت ذاته جهود مجلس الوزراء الذي سعى حثيثا لتأكد نزاهة الانتخابات المزمع اجراؤها في الثاني من فبراير القادم من خلال اصدار مرسومين لتأكيد حيادية المجلس وضمان النزاهة والشفافية للانتخابات القادم التي سترتقي بالكويت الى الخير والصلاح لهذا الشعب الابي كما امتدح خورشيد الخطوات الجديدة التي اتخذتها وزارة الاعلام باعطاء الفرص لكافة المرشحين لابداء آرائهم وللإعراب عما يجول بخواطرهم وايضا برامجهم الانتخابية على نحو يتساوى فيه الجميع بمسطرة واحدة دون تمييز او تفضيل. وقال خورشيد ان الصورة السوداء التي رسمها المجلس المنحل وما فعله بعض اعضائه لن يمر دون ان يكون درسا قاسيا نتعلم منه أن الصوت امانة في اعناق المواطنين وضرورة اختيار الصالح الامين الذي يرعى مصالح الامة ويحافظ على اموالها ويؤدي اعماله بالامانة والصدق طبقا للقسم الذي يؤديه امام الامة. ودعا خورشيد اخوانه المرشحين الى اتباع منهج المنافسة الشريفة التي يربح فيها الجميع كما دعا اخوانه الناخبين الى ضرورة الاستفادة من التجربة القادمة يوم الانتخاب الذي هو قدر الكويت آمنت به، وارتضيناه في حياتنا جيلا بعد جيل.

صلاح خورشيد

جمال: الخارج من رحم الفرعيات ينتهك الدستور

أكد مرشح الدائرة الأولى حسين جمال رفضه للانتخابات الفرعية حتى قبل أن يتم تجريمها وتساءل لماذا جرم القانون الفرعيات؟ هل كان التجريم فقط لمحاربة شريحة وجزءا أساسيا من نسيج المجتمع الكويتي؟ بالطبع الإجابة لا مشيرا إلى أننا لو رجعنا إلى محاضر جلسات إقرار تجريم الانتخابات الفرعية لاتضح لنا جليا أن الإجماع كان على تجريمها كونها تنتقص من حقوق الأمة في اختيار ممثليها في البرلمان لتزيد من تمسك كل فئة بانتمائها على حساب دولة المؤسسات الكويت وأن هذه الفرعيات تعمل على تقسيم المجتمع ونسيجه الاجتماعي. كما أكد جمال أنه ضد هذه الانتخابات وضد كل ما من شأنه تمزيق الوطن وأنه أيا كان السبب وراء تجريم هذه الفرعيات إلا أننا لابد أن نؤكد على مبدأ سيادة القانون وضرورة تطبيق جميع مواده.

وقال إن المشكلة الرئيسية وراء أغلب مشاكلنا في الكويت هي التعدي على القوانين وعدم احترامها وللاسف الشديد من يتشدق وينادي بتطبيق القانون من بعض أطراف المعارضة هم اول من انتهك القانون وأول من خالفه عندما خرجوا نوابا من رحم الانتخابات الفرعية المجرمة قانونا والتي تساهم في تقسيم البلاد الى فئات وطوائف وقبائل.

وتساءل جمال عن كيفية قبول ان يشرع لنا ويراقب من بنفسه ينتهك القانون وكيف للناس ان تقنع وتتقبل بأن نضع الكويت أمانة في أيدي من لا يضع اعتبارا للقانون، مشددا على أيدي من استنكر إقامة الفرعيات أو ما يسمى بالتشاوريات.

حسين جمال

أعرب عن أسفه لعدم تجاوبها مع التوصيات النيابية بشأن البطالة

هشام البغلي: التجارب أثبتت فشل الحكومة في السياسات التوظيفية

دعا مرشح الدائرة الثالثة م.هشام البغلي الحكومة الجديدة الى تقديم حلول عملية وسريعة بشأن معالجة قضية البطالة مؤكدا ان كل الدراسات تؤكد التفاقم المستمر للمشكلة من دون ان نجد أي رؤى حكومية للتعامل مع هذا الملف المؤرق.

وأعرب البغلي عن أسفه لعدم تجاوب الحكومة مع التوصيات النيابية على مدى أكثر من جلسة خاصة ناقشت قضية البطالة مؤكدا ان الدولة بحاجة ماسة الى إعادة النظر في سياساتها في هذا الخصوص وتفعيل توصيات مجلس الأمة.

وبين ان التجربة اثبتت فشل السياسات التوظيفية التي اتبعتها الحكومة بشأن قضية التوظيف ومعدلات البطالة المتزايدة ابلغ دليل على ذلك كما وغابت الرقابة الفعالة على الجهات المختلفة بشأن تنفيذ سياسة التكويت.

وحذر البغلي من تداعيات استمرار هذا الملف وانعكاساته السلبية على الشباب الكويتي الذي اصبح يعاني في مختلف المجالات بدءا من حق السكن ومرورا بالتعليم والرياضة وانتهاء بالتوظيف مشيرا الى ان الارتدادات السلبية على المجتمع ككل بدأت ملامحها بقوة على الأسر الكويتية التي تتكبد عناء ومشقة الأزمات التي يعيشها شبابها.

وطالب البغلي بربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل كأحد السبل الرئيسة في طريق حل المشكلة مؤكدا اهمية وضع المجلس المقبل قضية البطالة على أجندة أولوياته والعمل على سن التشريعات اللازمة في هذا الخصوص.

ودعا الحكومة الى تشجيع الشباب على الانخراط في القطاع الخاص بدلا من المساهمة في عزوف الشباب عن طريق منح الكوادر للقطاع وتجاهل الخاص الأمر الذي ساهم في هروب الموظفين من الخاص.

م.هشام البغلي

طالب: على الحكومة حل مشكلة السجينات المديونات بسبب القروض

طالب مرشح الدائرة الثالثة المحامي محمد أحمد طالب الحكومة بسرعة اقرار قانون يتضمن رفع القرض السكني للمواطنات من الأرامل والمطلقات من 45 الى 70 الف دينار اسوة بالمواطنين.

وزاد طالب: انه في ظل ارتفاع اسعار العقار فإن مبلغ 45 الف دينار لا يفي بشراء شقة وعلى الحكومة مراعاة الغلاء الفاحش في مواد البناء والالتزام بمواد الدستور التي كفلت حقوق المواطنين والمواطنات دون تفرقة.

وأضاف: إذا كانت الكويت تفتخر أمام دول المنطقة بممارسة المرأة لحقوقها السياسية من الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة كان حريا بالحكومة مساواة المواطنات مع المواطنين لأن من أبسط حقوق المواطنات ان يتحلين بعيشة كريمة تجتمع به الأسرة في منزل واحد، ناهيك عن ان مبلغ الـ 70 الف دينار في حال اقراره للمواطنات لا يفي لهن وللمواطنين أصلا بشراء أي وحدة سكنية او مسكن في ظل ارتفاع اسعار الأراضي ويجب على بنك التسليف تقديم دراسة اضافية في اقرب وقت، طالبا من الحكومة بزيادة المبلغ وذلك للمصلحة العامة وخدمة المواطن.

واستغرب طالب تقاعس الحكومة في عدم القضاء على ظاهرة المواطنات المديونات اللاتي يقبعن في السجون نتيجة عدم دفعهن لمبالغ مالية اضطررن لأخذ قروض بها من البنوك والشركات لمواجهة الغلاء الفاحش وتسديدا للالتزامات المالية عليهن، مشيرا الى ان الحكومة قادرة على دفع ديون المواطنات السجينات عبر بيت الزكاة والشركات التي تساهم فيها الحكومة.

محمد طالب

استعرض جهود البلدية في محافظتي حولي ومبارك الكبير

أسامة الدعيج: لجنة عليا لتنسيق العمل والإشراف على إصدار تراخيص المقار الانتخابية

استعرض نائب المدير العام لشؤون قطاع محافظتي حولي ومبارك الكبير ببلدية الكويت م.أسامة الدعيج جهود فرعي البلدية في المحافظتين في الترتيبات والاستعدادات للانتخابات العامة، قائلا: لما كانت بلدية الكويت أحد عناصر منظومة العمل الحكومي المتكامل لتنظيم انتخابات مجلس الأمة لعام 2012، وتفعيلا لدور البلدية المهم والحيوي في هذا الصدد تم تشكيل لجنة عليا بالبلدية لتنسيق العمل والإشراف على المهام التي تقوم بها إداراتها المعنية بموجب القرار الوزاري رقم 2011/666 كما تم إصدار التعميم الاداري رقم 2011/34 بشأن الشروط والضوابط الخاصة بترخيص المقار والاعلانات الانتخابية لمرشحي عضوية مجلس الأمة 2012 والذي جاء فيه ما يلي:

م.أسامة الدعيج

اولا: ترخيص المقار الانتخابية:

● أن يتم ترخيص عدد 2 مقر انتخابي فقط لكل مرشح على أن يكون أحدهما مخصصا للرجال والآخر للنساء.

● أن توجد أمام المقر ساحات لمواقف السيارات شريطة عدم تأثيرها على حركة المرور.

● عدم السماح بترخيص أو إقامة المقار الانتخابية أمام المدارس المخصصة للجان الانتخابية وفي جميع الاحوال فإنه يشترط أن تبتعد المقار الانتخابية عن المدارس بمسافة لا تقل عن 500م وذلك من أجل المحافظة على مصلحة الطلبة.

● يسمح بإقامة المقار الانتخابية في القسائم العائدة للدولة وفق الشروط والضوابط المقررة وفي حالة إقامتها في القسائم الخاصة فإنه يشترط في هذه الحالة الحصول على موافقة مالك القسيمة أو من يمثله قانونا.

● أن يتم دفع تأمين مالي قدره 500 دينار (خمسمائة دينار) مقابل كل مقر.

● يشترط موافقة الجيران في حالة إقامة المقر الانتخابي في منزل المرشح.

● يلزم عدم إعاقة أو التأثير على المرور.

● يشترط ألا تقل المسافة بين مقر كل مرشح والآخر عن 200م.

● يمكن لأفرع البلدية بالمحافظات الاستعانة بالمخططات المتوافرة لدى إدارة التنظيم بالبلدية الخاصة بالساحات والأراضي الفضاء العائدة للدولة.

ثانيا: ترخيص الإعلانات الانتخابية:

● أن يقتصر ترخيص الاعلانات الانتخابية داخل المقار الخاصة بالمرشحين وعلى أسوارها الخارجية فقط ويحظر ما عداها من إعلانات أخرى استنادا الى المادة 31 مكرر من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وتعديلاتها، وكذلك المادة 17 من القرار الوزاري رقم 172 لسنة 2006 في شأن لائحة الاعلانات.

● الالتزام بالشروط والضوابط الخاصة بالاعلانات الانتخابية المحددة بالقرار الوزاري رقم 172 لسنة 2006 في شأن لائحة الاعلانات.

كما تم تشكيل فرق عمل تنفيذية بأفرع البلدية بالمحافظات لتنفيذ المهام المناطة بهم.

وتحديدا وعندما نتحدث عن جهود البلدية بوجه عام وأفرع البلدية بمحافظتي حولي ومبارك الكبير، فذلك يتمثل ابتداء في تخصيص وترخيص المقار الانتخابية، حيث تم حتى تاريخه ترخيص عدد 56 مقرا بفرع بلدية محافظة حولي موزعة على مختلف مناطق المحافظة و5 مقار انتخابية في نطاق محافظة مبارك الكبير، وقد جرى العمل على ترخيص هذه المقار بدءا من تمام الساعة السابعة والنصف من صبيحة يوم الاحد الموافق 2011/12/25، حيث شهد مقر إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق التابعة لفرع بلدية محافظة حولي والكائن بمنطقة حطين والذي تم تخصيصه لهذا الغرض إقبالا كبيرا من قبل السادة مرشحي مجلس الأمة وممثليهم، وقد توافد على مقر الادارة ما يقارب الـ 25 من السادة المرشحين وممثليهم في اليوم الأول.

حيث كانت التراخيص مشروطة بالتنسيق وإحضار موافقات الادارة العامة للاطفاء ووزارة الداخلية، وجرى العمل بسلاسة ولم تواجه الادارات المعنية أي مشاكل باستثناء بعض الخلافات التي حدثت بين بعض المرشحين بشأن تحديد المواقع وتم حل هذه المشاكل، وبعض المشاكل الناتجة عن اختيار مواقع غير مناسبة للشروط والضوابط الموضوعة من قبل اللجنة العليا ببلدية الكويت.

بالإضافة الى ذلك تقوم إدارات تراخيص الخدمات البلدية بفرعي البلدية بمحافظتي حولي ومبارك الكبير بإصدار تراخيص الاعلانات للمرشحين وفقا للضوابط المقررة في هذا الشأن، حيث تم إصدار 61 ترخيصا إعلانيا انتخابيا بمحافظة حولي.

من ناحية أخرى، يقوم المعنيون بالبلدية بالمتابعة مع شركات النظافة العاملة بمحافظتي حولي ومبارك الكبير والتنسيق معها، وذلك بغية متابعة أعمال النظافة العامة أمام المقار الانتخابية للمرشحين ووضع الخطة اللازمة للقيام بأعمال النظافة أمام اللجان الانتخابية التي ستقام بها الانتخابات، وذلك قبل يوم الانتخاب وخلال سير العملية الانتخابية.

بدورنا نهيب بالسادة المرشحين وممثليهم والناخبين التعاون مع البلدية لتحقيق الصالح العام، ونؤكد على أن بابنا مفتوح لتلقي أي مشاكل أو شكاوى قد تعوق العملية الانتخابية.